الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٨٢ إلى ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل ولجدول أعمالنا ستبدأ اللجنة بعض ظهر اليوم المرحلة الثانية من عملها، وهي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود، فضلا عن عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع.

وكما ذُكر من قبل، لن توضع قائمة رسمية بالمتكلمين في المرحلة الثانية من أعمالنا. وأود لذلك أن أشجع الوفود على إبلاغ الأمانة قبل الجلسة المعنية باعتزامها التكلم. وبخلاف ذلك، ستؤخذ جميع طلبات التكلم مباشرة من القاعة في اليوم المعني.

وحسبما اتفق عليه، ستشهد اللجنة اليوم تبادلا للآراء مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عن الوضع الراهن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأدوار التي تقوم بها كل من هذه المنظمات.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء فريق المناقشة للإدلاء بياناتهم، ثم تتاح للوفود الفرصة لتوجيه الأسئلة إليهم.

وأبدأ بدعوة الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد تيبور توث، إلى الإدلاء ببيانه. وسيكون أول المتكلمين نظرا لأن برنامج سفره لا يسمح له بالبقاء إلى آخر الجلسة.

السيد توث (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): بصفتي الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشرفني كثيرا أن تتاح لي الفرصة من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جديد لمخاطبة اللجنة الأولى، ولتقديم تقرير موجز عن مركز اللجنة التحضيرية وأنشطتها. وهذا العام يصادف الذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد انقضاء عشر سنوات من عمر اللجنة التحضيرية، هناك قدر كبير من التقدم المحرز أبلغكم به، سواء فيما يتعلق بعالمية المعاهدة أو بإمكانية التحقق منها.

بيد أن الذكرى السنوية العاشرة تذكّرنا أيضا بالتحديات الخطيرة المتبقية. ويساورني ما ساور الآخرين من قلق عميق، واتفق مع ما أُعرب عنه من إدانة شديدة إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم عن إجرائها تجربة نووية. فقد حدث ذلك بالرغم من النداءات القوية التي وجهها المجتمع الدولي. كما أن هذا العمل يتعارض مع نص وروح المعاهدات التي ما زلت أرجو أن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتوقيع والتصديق عليها.

ويبين التأييد الظاهر للمعاهدة التي وقعت عليها ١٧٦ دولة وصادقت عليها ١٣٥ دولة، التزام المجتمع الدولي بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تتصف بالعالمية ويمكن التحقق منها.

ومنذ أن قدمت لكم تقريري في العام الماضي، تم إحراز تقدم كبير في عالمية المعاهدة، على الرغم من التحديات التي وصفتها لكم من فوري. ولقد صادقت عشر دول أخرى على المعاهدة، مما يرفع عدد التصديقات إلى ١٣٥. ومن أصل ٤٤ دولة تنتمي إلى ما يسمى بدول المرفق الثاني، التي يلزم تصديقها لبدء سريان المعاهدة، صادقت ٣٤ دولة عليها بالفعل. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، حضرتُ اجتماعا وزاريا لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في نيويورك، شاركت في استضافته أستراليا وفنلندا وكندا وهولندا واليابان. ولقد حضر الاجتماع ممثلون عن ٦١ دولة، بمن فيهم ٢٢ وزيرا وكبار المسؤولين. وأكد البيان الوزاري المشترك، الذي رحب به الأمين العام، الدعم التام لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعمل اللجنة التحضيرية.

ومنذ عام ١٩٩٧، ما برحت اللجنة التحضيرية تعمل في سبيل ضمان مصداقية نظام التحقق ونجاعة عمله وتناسب التكاليف مع المردود. وندخل الآن مرحلة حاسمة في إنشاء نظام الرصد الدولي. وحتى هذا اليوم، تم نصب ٧٢ في المائة من شبكة المحطات، وإصدار شهادات الأهلية لـ ٥٤ في المائة منها، مما يعني أن المحطات تفي بالمواصفات الصارمة للجنة التحضيرية. وفي المستقبل المنظور، ستصبح مهمة تشغيل نظام التحقق بشكل مؤقت وصونه أكثر أهمية. وستعطي الزيادة في عدد العاملين وتقييم نظام التحقق دليل آخر على تزويد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنظام تحقق قوي قادر على كشف تفجيرات التجارب النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى في كل أرجاء العالم، وفقا لما تقتضيه المعاهدة. وتتدفق البيانات من المحطات التي أنشئت عبر الهياكل الأساسية للاتصالات العالمية إلى المركز الدولي للبيانات في فيينا. وفي هذا المركز، الذي يمثل مركز نشاط نظام التحقق، يجري جمع البيانات الواردة ومعالجتها وتحليلها ونقلها إلى الدول الموقعة لتحليلها بصورة نهائية. وفي الوقت الراهن، يعمل ٩٣ مركزا للبيانات الوطنية وتحصل على منتجات بيانات الأمانة الفنية المؤقتة. وأحد العناصر الرئيسية الأخرى لنظام التحقق التي يجري تطويرها التفتيش الموقعي. والهدف من القيام بالتفتيش الموقعي هو تحديد ما إذا كان التفجير النووي يشكل خرقا للمعاهدة، وتقديم بيانات عن القرار النهائي للمجلس التنفيذي. وينبغي أن يصبح نظام المراقبة، المعد إعدادا جيدا، أداة التحقق النهائية، مما يثبط أي خرق محتمل للمعاهدة، بسبب الاحتمال الكبير لكشف الخرق. ولقد وصل نظام المراقبة إلى نقطة تسمح بإجراء تطبيقات تجريبية واسعة في الموقع عام ٢٠٠٨.

ويمكّن نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كل دولة موقّعة من اتخاذ قرار بشأن أحداث غامضة وإمكانية طلب إجراء تفتيش موقعي يستند إلى البيانات والمنتجات المقدمة من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومن مصادرها الوطنية الفنية. وفي هذا الصدد، تمكّن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الدول، بصرف النظر عن حجمها وثرواتها من المشاركة الكاملة في أعمال التحقق والاستفادة من الكم الهائل من البيانات التي يوفرها نظام الرصد لمختلف التطبيقات المدنية والعلمية الهامة المحتملة. وخلال العام المنصرم، واصلت اللجنة التحضيرية مناقشة المساهمة المحتملة لبيانات نظام الرصد الدولي في نظام إنذار التسونامي. وأنا على اقتناع بأن الاجتماع القادم للجنة التحضيرية سيقر نصا تقدم بموجبه الأمانة الفنية المؤقتة بيانات هامة بشكل مستمر وفي وقت حقيقي لمنظمات إنذار التسونامي.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بأن أذكر استحالة إقامة نظام للتحقق بدون الالتزام السياسي والمالي للدول الموقّعة، وبدون خبرة وموهبة وتفاني الخبراء العاملين على أساس الانتداب. ولئن كان بوسعنا جميعا نحن المنخرطين في عمل اللجنة التحضيرية أن نفخر بالتقدم المستمر الذي نحرزه جميعا في إقامة النظام، فإن الأيام القليلة الماضية ذكّرتنا بوضوح بالواقع السياسي الذي نعمل فيه. وفي نهاية المطاف، ستتضح قيمة كل عملنا، وخاصة نظام التحقق المتطور، بعد أن يبدأ سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن تنظر الدول المدرجة في المرفق الثاني من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يلزم تصديقها لبدء سريان المعاهدة، في قيمة المعاهدة لأمنها القومي هي وللأمن الدولي. وينبغي أن يساعد الأداء الذي يمكن التعويل عليه لنظام التحقق والقدوة الحسنة للعدد المتنامي من الدول التي تصادق على المعاهدة، كما آمل، كل دول المرفق الثاني على اتخاذ قرار إيجابي. ويحدوني خالص الأمل في أن تزيد الحالة الراهنة من إظهار أهمية المعاهدة وأن تؤدي إلى بذل جهود أقوى بغية كفالة بدء سريانها في وقت مبكر.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن أدعو وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد نابواكي تاناكا، ليدلي ببيان أمام اللجنة.

السيد تاناكا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا اليوم والعالم القاتم حولنا تواجهه طائفة عريضة من التحديات القديمة والجديدة. ومن أسف أننا اليوم نشعر ببالغ الانزعاج والقلق من النبأ بإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية. ولقد أعرب الأمين العام عن عميق قلقه إزاء انتهاك هذا التصرف لمعايير نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن الوقف الدولي الراهن للتجارب النووية. ويبدو أن المشهد الدولي هذا قد غطاه بياني الأول، ولذا سأركز اليوم على ما تفعله منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل.

والمنظومة التي ننخرط فيها كلنا حاليا كانت قد أنشأتها شعوب العالم لخدمة مصالحها الأمنية المشتركة. وتستأثر قضايا محددة تتصل بأسلحة الدمار الشامل باهتمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وثمة جهود أخرى تبذل أيضا، مثل الرقابة على تجارة التكنولوجيات أو المواد الحساسة الضرورية لصناعة تلك الأسلحة أو وسائل إيصالها إلى أهدافها.

وبينما لا توجد معاهدة عالمية تنظم التجارة بالأسلحة التقليدية، فإن الجهود تبذل من أجل تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات التي تسعى إلى كبح التجارة غير

المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى التخلص من الألغام الأرضية وإلى حظر أسلحة معينة تعتبرها الدول لا إنسانية.

ويمكن النهوض ببعض تلك الأنواع من الرقابة بمبادرات أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف أو مبادرات إقليمية. بيد أنه، عندما يتمثل الهدف في التوصل إلى حل لمشكلة ذات نطاق عالمي حقا، لن تكون أي من هذه المبادرات كافية. فلا بد من شيء آخر – شيء عالمي، شيء متعدد الأطراف، شيء له شرعية وسلطة قانونية.

ومن أجل التصدي لتلك المشاكل، سعت المنظومة إلى تطوير مجموعة من المنظمات الحكومية الدولية التي تركز على هذه المسألة. وتنشأ الحاجة إلى تلك المنظمات من النطاق العالمي للمشاكل الناجمة عن نظم أسلحة معينة، فضلا عن التعقيد السياسي أو الفني لتنظيم تلك الأسلحة أو القضاء عليها. ولا يسع أي دولة بمفردها، أو أي مجموعة من الدول أو أي منظمة أن تذلل تلك المشاكل كلها بالعمل بمفردها.

ثمة مؤسستان ممثلتان هنا في هذا الفريق اليوم – منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – وهما تختلفان بطرق عديدة. ولكن، لديهما كذلك قواسم مشتركة كثيرة. وبالعمل معا، فإنهما تساهمان في تعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية.

غير أن الجهد العالمي المبذول لتعزيز نزع السلاح يتطلب شيئا أكبر من مجموعة من المنظمات الحكومية الدولية؛ لقد تمكنت هنا الأمم المتحدة من القيام بأفضل إسهاماتها. فلديها وظائف عديدة، لكن أهمها يتمثل في تعزيز التآزر – أي مساعدة الدول والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على مواجهة التحديات بأقصى قدر ممكن من الفعالية، على صعيد عالمي، بتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد، وتحسين تشاطر المعلومات وتعزيز الشرعية الأساسية للتدابير الجماعية الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار. وتاريخيا، قدمت الأمم المتحدة أساسا صلبا للدعم الدبلوماسي لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتم التفاوض على كلتيهما في مؤتمر نزع السلاح وصادقت عليهما الجمعية العامة. كما أن الأمم المتحدة يسرت التفاوض على العديد من المعاهدات الأساسية المتعددة الأطراف.

وفي الأمانة العامة تواصل إدارة شؤون نزع السلاح عملها كشريك مشترك للعديد من المنظمات الحكومية الدولية التي تعمل في هذا الميدان، وما فتئت تعمل على تعزيز التعاون. وعلى سبيل المثال، تساعد إدارة شؤون نزع السلاح الدول وطائفة عريضة من المنظمات على التصدي للمشاكل الناجمة عن التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتبدو مساعدتنا جلية في الدعم الإداري والموضوعي الذي نقدمه في الاجتماعات الدولية والمفاوضات المتعددة الأطراف، مثل آخر مؤتمر استعراضي لبرنامج العمل المتعلق بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالوسم والتعقب، علاوة على العديد من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة التابعة لنا.

وينجم عن معظم هذا العمل تأثير شامل، وهو يعزز التآزر بين العديد من أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، في ميادين من قبيل التنمية والمساعدات الإنسانية، وفي التصدي للشواغل الخاصة للنساء والأطفال. ومن أجل كفالة أن يكون عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان متعدد الفروع ومتسقا على السواء، عيّن الأمين العام في عام ١٩٩٨ إدارة شؤون نزع السلاح بوصفها مركزا لتنسيق كل الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل منظومة

الأمم المتحدة. وتسمى الآلية الداخلية للأمم المتحدة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف بآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي تضم ممثلين من ١٦ منظمة حكومية دولية في منظومة الأمم المتحدة. وأشجعكم على دعم هذه الآلية التي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في تحسين نوعية المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء وتنسيقها. وقد أسفرت تلك الجهود الموحدة عن بعض النتائج الملموسة المثيرة للإعجاب. فعلى سبيل المثال، دُمرت قرابة ٥٧٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة و٧٠ طنا من المتفجرات في مناطق أمريكا اللاتينية. وإذ يتنامى الوعي العام بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للتجارة غير المشروعة بتلك المواد، ستستمر زيادة الطلب على تلك المشاريع.

وتحتفظ إدارة شؤون نزع السلاح بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتشجع على استخدام آلية الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وفي مجال الألغام الأرضية، يعمل فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح على تقديم خدمات للاجتماعات الرئيسية للأطراف في اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية ويتعاون تعاونا وثيقا مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويقدم مركز جنيف، بقيادة زميلي السيد أُرجنكيدزه، الذي يحضر الآن معنا هنا، المساعدة للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في السعي إلى القضاء على الأسلحة اللاإنسانية التي تغطيها تلك الاتفاقية. ويعمل السيد أُرجنكيدزه أيضا أمينا عاما لمؤتمر نزع السلاح.

وفي الميدان النووي، نعمل بتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز أهداف عدم الانتشار والضمانات، بما فيها تشجيع الدول على توقيع البروتوكول الإضافي ومصادقته، عن طريق حلقات العمل والحلقات الدراسية والبيانات الرسمية. ونقدم دعما موضوعيا وإداريا للمؤتمرات الاستعراضية التي تعقد كل خمسة أعوام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودورات لجنتها التحضيرية.

ونشجع أيضا المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويشكل التوقيع مؤخرا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا خطوة حاسمة في تطوير تلك المناطق. فهو يمثل إنشاء أول منطقة من هذا القبيل شمال خط الاستواء تغطي أراضي واسعة كانت قد نُشرت فيها الأسلحة سابقا. ونستلهم في دورنا الرامي إلى تشجيع تلك المناطق بالمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وبالولايات التي أناطتها بنا الدول. وستتمثل الخطوة القادمة إلى الأمام في دخول دول هذه المنطقة في مفاوضات مجدية مع الدول الحائزة على الأسلحة النووية للحصول على التزام منها بالضمانات الأمنية الضرورية. ويسرني أن أرى أن العملية جارية على قدم وساق باتخاذ دول آسيا الوسطى الخمس زمام مبادرة عقد تلك المشاورات. وتبدي إدارة شؤون نزع السلاح استعدادها لتقديم المساعدات بأي طريقة من أجل بلوغ هذا الهدف، وفقا للولايات التي أنيطت بنا.

وفي إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، تقود إدارة شؤون نزع السلاح الفريق العامل المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن التوصيات التي أصدرها بشأن سبل تحسين التعاون والتنسيق أقرها مؤخرا الاجتماع السابع الرفيع المستوى للأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، المعقود في الشهر الماضي.

يواجه عالم اليوم تحديات جديدة لم يتوخاها مؤسسو الأمم المتحدة عند إنشاء المنظمة. وبالنظر إلى زيادة أمثلة عدم الامتثال النووي والانحرافات عن نظام معاهدة عدم الانتشار،

والمعايير التي أُرسيت في السنوات المنصرمة، فإني أتوقع قيام علاقة أوثق بين مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث المشاورات وتشاطر المعلومات، لأن مجلس الأمن هو الآلية الوحيدة المكلفة بتحديد وجود خطر يهدد السلم أو خرق للسلم أو عمل عدواني. وهذا ينبغي أن لا يتم في الحالات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، إلا بالمشورة الفنية للمنظمات ذات الصلة. وللأسف، لم تكن لدينا آلية للقيام بتلك المشاورات في الماضي بين الوكالات والمنظمات المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار. وحتى بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح، لا توجد إلا علاقة سطحية.

صحيح أنه لا تقتضي كل مشكلة أمنية حلا يستند أساسا إلى الأمم المتحدة. وكثيرا ما يُستشهد بمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد كمثال على الطريقة التي يمكن بها للحد من الأسلحة أن يتقدم بفضل اتفاقات يتم التوصل إليها خارج الأمم المتحدة. وقد بُني الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية على أساس كهذا طوال سنوات، شأنه شأن عدة مبادرات أمنية إقليمية.

وعلى هذا، عندما تكون هذه المشاكل فعلا عالمية النطاق، تفرض قضية استجابة عالمية منسقة نفسها فرضا؛ وليست أية منظمة أفضل موقعا للتصدي لهذه المشاكل على الصعيد العالمي من الأمم المتحدة. فأعضاؤها يمثلون جميع أنحاء العالم؛ ولها ميثاق مشترك، ملزم لكل أعضائها؛ وهي توفر أساسا مشتركا لا غنى عنه لمناقشة مشاكل السلم والأمن الدوليين الكثيرة. وعندما تتّحد الدول الأعضاء تصبح الأمم المتحدة التحالف الأكبر، وربما الأجدى للراغبين. وهذه الصفة هي التي تُضفي على الأمم المتحدة وجاهتها المستمرة في مواجهة أهم مخاطرنا الأمنية وفي بناء مستقبل أفضل للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سرجي أرجنكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد أرجنكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): هذه هي المرة الأولى، على ما أعتقد، التي نحاول فيها تنظيم حوار تفاعلي، وأود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. وربما كان هذا الحوار مفيدا لمؤتمر نزع السلاح، إذ أن بعض زملائنا من اللجنة الأولى – الذين قال وكيل الأمين العام أنه ينبغي أن تُبنى معهم علاقة أوثق بكثير – قد يتمكنون من مساعدتنا على توسيع دائرة تفكيرنا. فمن الجلي أن ليس في المؤتمر خيال واسع بما يكفي للخروج من المأزق الراهن. وأود أن أؤكد أن التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة في مؤتمر نزع السلاح يقتضي شيئا كقاطع الدائرة الكهربائية.

تتزايد الشكوك في ما إذا كان باستطاعة المؤتمر أن يستمر بقاؤه سنة أخرى من دون التوصل إلى حل. وتساورني شكوك كهذه، كحد أدنى، وأود أن أُبديها أمام اللجنة الأولى للحصول على أفكار مختلفة، أو ربما لاستثير اللجنة لتثبت أني على خطأ. ويجب أن يوضع موضع اعتبار أن اقتراح السفراء الخمسة والاقتراحات الشاملة والمتوازنة المشابهة قلما تحظى بتوافق الآراء. ولذلك، فإن التفرد بمفاوضات بشأن الاتفاق على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل المؤتمر ليس أيضا خيارا مطروحا ولن يكون من المفاجئ أن تنشا مبادرة للنظر في أمر نقل المفاوضات الخاصة بالمواد الانشطارية بعيدا عن مؤتمر نزع السلاح، وربما حتى نقل مشاكل أخرى مدرجة في جدول أعمال المؤتمر كذلك. وربما كانت بعض الأجهزة الأخرى أكبر فائدة في هذا المجال. وبطبيعة الحال، لن يحدث شيء ما لم يتوفر توافق الآراء. ومن نفس المنظور، يمكن للمرء أن يتساءل، نظرا لوجود قاعدة توافق الآراء، لماذا لا يريد المترددون من الأعضاء حتى الشروع بمفاوضات، فيما هم يتمتعون بالقدرة، بل بالحق في حماية مواقف بلدانهم، إذا توفرت توقعات حل وسط.

وعلى ذكر هذا، أوصت لجنة بليكس بأن المؤتمر ينبغي أن يكون بوسعه اعتماد برنامج عمله بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. وربما كان علينا أن نفكر في هذا الأمر أيضا.

عند تقييم الطرق الأخرى للتقدم، تتضح أمور معينة. أولا إن احتمالات تغيير النظام الأساسي كيما يسهل على المؤتمر الخروج من المأزق طفيفة في أفضل الأحوال. إنها مشكلة جد عويصة، وأنا لا أظن، بكل صراحة، أننا سنتمكن من حل هذه المسألة. وهي بنظري لا تبدو كمسألة فيها خيار. وليس ثمة إلا رغبة ضئيلة في إجراء مناقشة عامة أخرى لهذه المسائل. ولا بد من زيادة نوعية في العمل على الشؤون الموضوعية لتحاشي خيبة أمل دائمة لدى الأعضاء من مؤتمر نزع السلاح. وكما لاحظنا آنفا، لن يحقق اقتراح السفراء الخمسة أبدا، في رأيي – رغم اتساع نطاق تأييده – توافقا في الآراء. فماذا عسانا نفعل؟

لم تكتسب المقترحات الجديدة الرامية إلى التخفيف من التأكيد على الصلة بين المسائل الأساسية الأربع أي زخم. وإنني، كما تعرفون جميعا، أؤيد بكل شدة الاقتراحات من تلك الأنواع.

هناك اتفاق متعاظم على أنه قد يمكن فك الصلات بين المسائل الأساسية عن طريق التفاهم على أنه سيتم التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالتلازم مع شكل معالجة أدنى لجميع المسائل الأساسية الثلاث الأخرى أو لبعضها. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ذات أهمية خاصة الآن، إذا راعينا – كما ذكر وكيل الأمين العام – الأخبار الملحوظة التي بلغتنا اليوم عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجريب سلاح نووي.

ثانيا، لا بد من استحداث عملية موازية. وبطبيعة الحال، ستكون معقدة نظرا لضرورة اتخاذ قرارات بصدد العملية، أي تحضير هيئات فرعية واختيار رؤساء هذه الهيئات. وقد تكون البدائل، كما كنت، وما زلت أقول، تناول هذه المسائل في اجتماعات عامة. وليس من الأمور الهامة أن يكون ذلك اجتماع فريق عامل أو جلسة عامة. إن المهم هو أننا ينبغي، على الأقل، أن نباشر في المادة الأولى من المسائل الأساسية الهامة، وعلينا أن نبدأ بتناول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مع وضع التطورات السياسية المستجدة موضع اعتبار.

وباستطاعة الدول الأعضاء الراغبة في تأدية دور فاعل لمساعدة المؤتمر على الخروج من الطريق المسدود أن تنظر في كيفية المساعدة بعدة طرق ممكنة.

أولا، ينبغي للبلدان التي لا تزال مُغرمة باقتراح السفراء الخمسة أن تدرك أن استمرار إبطال عمل المؤتمر قد يؤدي إلى القضاء عليه ومتابعة العمل بالبرنامج الأمني عبر طرق أخرى – لن يكون لنا عليها، نحن في المؤتمر، سوى قليل من السيطرة، أو لا سيطرة إطلاقا – مثل مجلس الأمن أو غيره من أجهزة الأمم المتحدة.

ثانيا، يمكن لمؤتمر نزع السلاح، وهو يستكشف فكرة أشارت إليها بين الفينة والفينة بعض الدول الأعضاء في مناسبات سابقة في المؤتمر المذكور – يمكنه أن يُنشئ فريقا من الخبراء العلميين لتمهيد سبيل مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مثلا.

ثالثا، يمكننا أن نشجع رئيس جنوب أفريقيا المقبل على اتباع نهج جريء، على أساس الجلسات العشر الأسبوعية المتاحة لمؤتمر نزع السلاح، تكون فيه أكثرية الجلسات مخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيكون هناك أيضا مجال للنظر في غير ذلك من المسائل الأساسية، مع تخصيص بعض الوقت لمسائل أخرى، تشمل كل المسائل الجديدة أو الإضافية. وسوف تلزم معايرة هذا

الجدول الزمني على نحو لا يسبب أعباء لا تتحملها الموارد، خاصة بالنسبة إلى الوفود الصغيرة.

قد يوجه بعض الأعضاء أسئلة عن توفير الموارد لمؤتمر نزع السلاح إذا ما كثّفنا اجتماعاتنا، وربما أيضا عن مدى توافر قاعة المجلس في قصر الأمم لدورة العام المقبل. ولكن بعض الأعضاء قد يعلقون أيضا بأن الشيء الأول هو شروع مؤتمر نزع السلاح في أعماله الموضوعية بأسرع ما يمكن. فبمجرد أن يفعل ذلك، يمكن حشد الموارد الضرورية بسرعة، على الأقل الموارد التي تتوقف على مكتب المدير العام للأمم المتحدة في جنيف. وأعد، كما فعلتُ من قبل، بأن أعطي اللجنة كل الموارد الضرورية التي أملك التصرف فيها.

ومن المحتمل في الواقع ألا أستطيع أن أقنع الأعضاء من الوجهة السياسية، وأن أعود إلى مشاكل تحديد الاجتماعات وتدبير الموارد. وسأحاول أن أكون أكثر ابتكارا وألا أقتصر على تناول الحجج السياسية المملة. وبما أن لدينا هنا جمهورا أكبر من جمهور مؤتمر نزع السلاح، فقد تكون بعض الوفود أقدر على المساهمة في مناقشاتنا الشيقة بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد روجيليو بفيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد بفيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لكم سيدتي الرئيسة على إتاحتكم لي هذه الفرصة. ومن دواعي اغتباطي أيضا أن أتقاسم هذه المنصة مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. لقد أعرب السيد تاناكا عن أفكار أتفق مع بعض منها، ومن بينها تلك المتعلقة بالتعاون بين مختلف المنظمات.

وفوق كل شيء، يسعدني كثيرا أن أعود لمخاطبة اللجنة الأولى من جديد. فهذه اللجنة تؤدي دورا محوريا كبيرا في توجيه خطة نزع السلاح الدولية وترتبط ارتباطا حاسما بمنجزات تاريخية بارزة معترف بها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالرغم من أن منظمتي مستقلة تماما عن الأمم المتحدة، نرى من المناسب بل من الواجب علينا أن نحضر إلى هنا ونعرب عن التقدير لأعمال هذه اللجنة ونقدم المعلومات بالقدر الذي نستطيع. وأعتذر مقدما إذا كان تقريري طويلا بعض الشيء. ولكني أعتقد أن أعضاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ينتظرون مني أن أقدم هذه النظرة الشاملة للجنتكم.

تصادف كل من الذكرى العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي خلال فترة قصيرة نسبيا وبالرغم من الصعود والهبوط الذي شهدناه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار الأوسع نطاقا، فقد لقيت اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبولا يتسع نطاقه من جانب المجتمع الدولي بوصفها صكا فريدا متمتعا بالمصداقية يرمي لتدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها في المستقبل. ويجري تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال، وخاصة جدول أعمالها الخاص بنزع السلاح، وقد ظهرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها مؤسسة راسخة الأقدام تضطلع بولايتها في إصرار.

ولا نزال صامدين في السعي لتحقيق هدفنا المتمثل في تخليص الكوكب تماما من الأسلحة الكيميائية. وتتزايد عضويتنا ازديادا مطردا حتى بلغت مؤخرا عددا يبعث على الإعجاب هو ١٨٠ من الدول الأطراف.

ومع أن من الطبيعي أن نستمد بعض الارتياح من هذه الإنجازات، فإننا ندرك تماما رغم ذلك التحديات الكبيرة الكثيرة الماثلة أمامنا. ولا يزال هناك عدد صغير من البلدان لم تنضم بعد إلى الاتفاقية. وعددها لا يتجاوز ١٥ دولة

ونعلم أن بعضها يتحرك بشكل فعلي نحو الانضمام إلينا. غير أن هناك عددا قليلا من الدول الأخرى تؤجل الانضمام إلى الاتفاقية فيما يبدو إلى أجل غير مسمى تقريبا. وهذه المجموعة من الدول جهات فاعلة في مناطق حساسة معروفة من العالم. بيد أنه يتعين علينا في الواقع أن نكفل نزع الأسلحة الكيميائية الكامل وفقا لروح اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأحكامها على وجه التحديد في مناطق الصراع، لما في ذلك من مصلحة السلام والأمن.

وسأقول المزيد عن عالمية التطبيق في جزء لاحق من بياني. أما الآن فأود أن أنوه بالحاجة الماسة بنفس الدرجة إلى ضمان تنفيذ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لالتزاماتها إزاءها على نحو فعال، وكامل وفي موعدها المحدد.

وانطلاقا من هذه النقطة، أود أن أقدم لمحة عامة موجزة عن التطورات الراهنة في مجال نزع الأسلحة الكيميائية أو تدمير هذه الأسلحة وعدم انتشارها. لقد حدد واضعو الاتفاقية للدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية مهمة شاقة هي تدمير ما يزيد على ٠٠٠ ٧١ طن متري من عوامل الحرب الكيميائية وما يقرب من ٩ ملايين من الذخائر في موعد أقصاه العام ٢٠١٢. وكان من شأن إزالة هذا المخزون الهائل من المواد المفرطة السمية والخطورة، مع ضمان عدم إلحاق الأذى بالأشخاص أو بالبيئة، أن تشكل دائما تحديا رهيبا بالنسبة للدول الأطراف.

وقد تم التحقق من تدمير ما يزيد على ٧٠٠ ١٤ طن متري من عوامل الحرب الكيميائية في ست من الدول الحائزة، وهذا يمثل نسبة تزيد على ٢٠ في المائة من إجمالي المخزون المعلن في العالم. وبالمثل، تحققت أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير ٢,٦ مليونا من الذخائر والحاويات، وهو ما يتجاوز ربع المخزون المعلن.

ورغم أن هذه الأرقام علامة على التقدم المطرد، من الواضح بنفس الدرجة أن غالبية المخزون العالمي من الأسلحة الكيميائية لم يتم تدميرها بعد. وقد طلبت خمس من الدول الحائزة تمديد المهلة الممنوحة للتدمير النهائي إلى مواعيد بعد عام ٢٠٠٧، مع تقديمها خططا لإزالة مخزوناتها المعلنة من الأسلحة الكيميائية قبل نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو الموعد النهائي، وأكاد أقول الموعد المقدس، المحدد في الاتفاقية.

ويخصص نصيب الأسد من الموارد ومن وقت التفتيش لحملات التدمير في أكبر دولتين حائزتين، هما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان أعلنتا عن أكبر المخزونات. ففي الاتحاد الروسي، بدأ برنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في اكتساب الزخم اللازم. وأُنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ العمليات التي جرت في منشأة التدمير في غورني. وبدأت منشأتان جديدتان في كامباركا وماراديكوفسكي العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و آب/أغسطس ٢٠٠٦، على التوالي. ويعتزم الاتحاد الروسي أن يبدأ عام ٢٠٠٨ في تدمير الأسلحة الكيميائية في ثلاث منشآت أخرى لتدمير الأسلحة الكيميائية، تقع في ليونيدوفكا وبوتشيب وشوشيا.

وستبدأ منشأة رابعة في كيزنر العمل في عام ٢٠٠٩، وهي آخر منشأة يتم تشييدها. وهكذا من المقرر تدمير كامل مخزون الاتحاد الروسي من الأسلحة الكيميائية، وهو يشمل ما يزيد على ٠٠٠ ٣٩ طن متري من عوامل البثور والعوامل الفوسفورية العضوية، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتعزز هذه الخطط تأكيد حكومة الاتحاد الروسي تصميمها على التعجيل بمعدل التشييد والوفاء بالتزاماتها الرسمية بموجب الاتفاقية في هذا الصدد. وأثني على كل من الجهد الروسي والالتزام الكامن وراءه. فهذه البوادر الإيجابية طيبة للغاية، إذ أن المعدل البطيء الذي كان يجري به تدمير مخزون الاتحاد الروسي الكبير حتى وقت قريب كان باعثا على قلق له ما يبرره. وفي نفس هذا الموضوع، أشيد بالمساعدة التي تقدمها بلدان مجموعة الدول الثماني وغيرها من الدول المانحة

لدعم برنامج التدمير الذي يقوم به الاتحاد الروسي، وأرجو أن يستمر هذا التعاون الحيوي وأن يزداد تعزيزه في المستقبل.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتعمل حاليا تسع منشآت للتدمير، وتم حتى الآن تدمير ما يزيد على ٣٦ في المائة من مخزون هذا البلد. وهذه الأرقام دليل قاطع على تعهد الولايات المتحدة بالامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، مما يكتسي أهمية حيوية لتحقيق هدف الاتفاقية ومقصدها. ويتم الإعراب أحيانا عن الشك والقلق بشأن إمكانية القضاء على الأسلحة الكيميائية فعلا، بالشكل الذي تتنبأ به الاتفاقية وتقتضيه، أي في الوقت المناسب وعلى نحو جيد. وسأظل إيجابيا ومتفائلا بشأن هذه المسألة لأنه، كما يعلم أعضاء اللجنة بالتأكيد، هناك التزام راسخ بتحقيق ذلك الهدف من جانب الدول الحائزة الرئيسية.

ولا بد من تلبية شرطين أساسيين لاستدامة الجهود المبذولة في هذا المجال الحيوي. أولا، إظهار إرادة سياسية راسخة، وثانيا، على افتراض أن هذه الإرادة السياسية موجودة، وضع خطط محددة لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية. وسأواصل حث جميع الدول الأطراف على معالجة هذه المسألة بروح بنّاءة، ودعم الحكومات في جهودها لبلوغ الأهداف المعنية.

وهناك علامات بارزة تدل على أننا في المسار الصحيح. فبالإضافة إلى مخزونات الأسلحة الكيميائية، أُوقفت عن العمل بشكل دائم جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابقة الـ ٦٥ التي أعلنت عنها ١٢ دولة طرفا. وأصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالفعل شهادات بتدمير ما يزيد عن ٨٧ في المائة من تلك المرافق أو تحويلها لأغراض مشروعة، ومن المتوقع تدمير بقية هذه المرافق بنهاية عام ٢٠٠٧ أو تحويلها لأغراض مشروعة بنهاية عام ٢٠٠٨.

ومما يشكل مثالا جيدا لتحويل السيوف إلى محاريث، تحويل الجماهيرية العربية الليبية مرفقها السابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية في ربطة إلى مرفق يستخدم في إنتاج اللقاحات والأدوية المنخفضة التكاليف للقارة الأفريقية. ويُتوقع الآن تدمير مخزون الجماهيرية العربية الليبية من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠١١، بعد طلبها تمديد فترة مواعيدها المتوسطة والنهائية للتدمير.

وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وعلى نحو يسبق الجدول الزمني المحدد، قامت الهند بتدمير ٤٥ في المائة من مخزونها. ويجري الآن تدمير الأسلحة الكيميائية في مرفق التدمير الثاني للهند. وحسبما ورد في طلب الهند لتمديد فترة موعدها النهائي للتدمير، سيتم التخلص من جميع مخزوناتها بحلول ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأنا أحيي الهند على ذلك. فها هي دولة طرف أخرى تمضي قدما باطراد للوفاء بالتزامها بإزالة مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

أخيرا، تحرز ألبانيا أيضا تقدما في هذا المجال، ونتوقع أن تتمكن من التخلص من مخزونها المعلن عنه في مدة لا تتجاوز تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وقد طلبت ألبانيا مؤخرا تمديد فترة مواعيدها النهائية المتوسطة للتدمير، غير أن جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها سيتم تدميرها، وفقا لخطة ألبانيا، بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

ويجب علينا المثابرة في توطيد أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تتناول نزع السلاح. غير أن هناك أيضا أولويات ملحة أخرى لا بد من معالجتها. فالاتفاقية تتضمن أحكاما والتزامات ستقطع، لو نُفذت بفعالية، شوطا طويلا تجاه معالجة ازدياد شواغل المجتمع الدولي إزاء انتشار الأسلحة الكيميائية وإمكانية استخدامها لارتكاب أعمال إرهابية.

والتراخي في فرض الضوابط على الاتجار بالمواد الكيميائية السامة أو صنعها أو بيعها، قد لا يؤدي إلى انتشار هذه الأسلحة فحسب، بل سيزيد أيضا من خطر الإرهاب الكيميائي، خاصة أن من السهل اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج أشكال بدائية من الأسلحة الكيميائية.

وتشمل الاتفاقية الآن أكثر من ٩٨ في المائة من الصناعة الكيميائية ذات الصلة وأكثر من ٩٠ في المائة من سكان العالم. وقامت أفرقة التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يزيد على ٥٠٠ ٢ عملية تفتيش في أكثر من ٩٤٦ موقعا في ٧٦ دولة طرفا. وبينما نُفذت معظم عمليات التفتيش هذه في مرافق متصلة بالأسلحة الكيميائية، مخصصة لإنتاج وتخزين وتدمير تلك الأسلحة، فإننا أتممنا أيضا ما يزيد على ١٠٠ ١ عملية تفتيش في مرافق الصناعة، وسنواصل حسب الضرورة زيادة عدد عمليات التفتيش في مرافق الصناعة الكيميائية التي ستُجرى كل عام.

وبفضل دعم الدول الأعضاء وتعاونها، بل وتعاون الصناعة الكيميائية العالمية أيضا، التي أود أن أشيد بتأييدها الثمين للاتفاقية، حصل نظام الاتفاقية المعني بعدم الانتشار وبناء الثقة على القبول العالمي. غير أنه يتعين علينا أن نتأكد من أن كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية تتخذ التدابير الإدارية والتشريعية اللازمة لكشف حدوث أي انتهاك للاتفاقية من جانب مواطنيها وعلى أرضها، وملاحقته ورفع دعوى قضائية بشأنه. ووعيا بهذه الحتمية، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المنعقد عام ٢٠٠٣، خطة عمل لتشجيع جميع الدول الأطراف، لا سيما تلك التي كانت قاصرة في الوفاء بالتزاماتها بشأن تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، على اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في ما يتعلق بهذه المسألة.

وقد سلّم مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في دورته العاشرة، المنعقدة العام الماضي، بالنتائج الهامة التي حققتها الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها. وهناك عدد متزايد من الدول الأطراف تقوم حاليا بسن التشريعات اللازمة، بما فيها أحكام القانون الجنائي، أو اعتماد تدابير إدارية.

وقد ارتفع عدد الدول الأطراف التي سنت تشريعات شاملة من حوالي ٥٠ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٦٨ بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت ١١٠ دول أطراف الأمانة العامة بما اعتمدته من تدابير إدارية وتشريعية. وقد قدمت ٩٣ منها نصوص تشريعاتها التنفيذية. وفي الوقت ذاته، ارتفع عدد الدول الأطراف التي عينت سلطة وطنية أو أنشأتها بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، من ١٢٦ إلى ١٦٨، أي ما يمثل ٩٤ في المائة من مجموع الدول الأطراف. وهذا تطور إيجابي للغاية.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تشكل تقدما مرضيا في تنفيذ خطة العمل، من الواضح أنه ينبغي القيام بالمزيد لكفالة وضع الأحكام الأساسية للاتفاقية، التي تقتضي القيام بإعلانات منهجية في فريق الرصد، وفرض ضوابط على المواد الكيميائية ونقلها، واتخاذ تدابير تنظيمية لتحديد المواد الكيميائية وتعقبها، موضع النفاذ في كل دولة من الدول الأطراف.

وفي السنوات القليلة الماضية، طلبت أكثر من ١٣٠ دولة طرفا في الاتفاقية إلى الأمانة العامة والعديد من الدول الأطراف ما كانت تحتاجه من دعم، وتلقته منها، بغية بناء قدراتها الذاتية لتطبيق حظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني. وسيدرس المؤتمر بشكل دقيق، مرة أخرى، هذا العام حالة تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي، وسيقدم التوصيات المناسبة عند الاقتضاء.

من الواضح أنه ينبغي لعدد كبير من الدول أن تبذل المزيد من الجهد كي تنفذ الاتفاقية بشكل كامل على أراضيها. وأحث تلك الدول على القيام بذلك، لأنني أعتبر أنه لا بد من التنفيذ الكامل من جانب جميع الدول لضمان نجاح الاتفاقية في آخر المطاف. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على استعداد لدعمها بشكل فعال في سعيها إلى تحقيق ذلك الهدف.

وقد شجعت الأمم المتحدة نهجا مماثلا في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أسهمت أنشطتنا في مجال الاتصال وبرنامجنا الكبير لتقديم المساعدة في مساعي العديد من الدول الأطراف لردم الهوة بين الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذها. ويسعدنا أن نفتح صفحة جديدة في تعاوننا المستمر مع الأمم المتحدة، لا سيما إدارتها لشؤون نزع السلاح في سياق أنشطتها في مجال الاتصال ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأود أن أؤكد لأعضاء اللجنة أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستواصل، من خلال مختلف المنتديات التي تنظمها الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم، تشاطر تجربتها وخبرتها مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة خدمة لأهدافنا المشتركة.

ويجري بذل المزيد من الجهود بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ أحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية، اللتين تتناولان التعاون والمساعدة الدوليين. ويكتسي هذان المجالان أهمية خاصة للعديد من الدول الأعضاء التي تعتبر اقتصاداتها نامية أو في مرحلة انتقالية. وقد جددت أوجه العجز الراهنة في المجال الأمني، بما في ذلك إمكانية استخدام أطراف من غير الدول للأسلحة الكيميائية، الاهتمام بقدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تنسيق إيصال المساعدات في حالة الطوارئ إلى الدول الأطراف، في حالة وقوع هجوم بالأسلحة الكيميائية أو التهديد بشنه. وفي العام الماضي، نفذنا عملية تدريب كبيرة، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، ومركز تنسيق عمليات الإغاثة التابع لمنظمة حلف شمالي الأطلسي.

وتتمتع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بتعاون مثمر في العديد من المجالات، بناء على الاتفاق بشأن العلاقة المبرم بينهما. وأؤمن بأن بإمكاننا توقّع المزيد من النتائج المثمرة، بالنظر إلى ملاحظات وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، التي أؤيدها تأييدا كاملا. فالصلات والتعاون في هذا الصدد، كما ذكرت، آخذة في الازدياد، شأنها في ذلك شأن اقتناعنا بأن تعاوننا سيمكّننا من تحقيق تطلعات الدول الأعضاء، مثلما تم التعبير عن ذلك في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتشجع هذه الاستراتيجية الهامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة تقديم المساعدة على بناء القدرات على الصعيد القطري، للحيلولة دون حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية، وكفالة أمن المرافق الكيميائية والمرافق المرتبطة بها، والتصدي بفعالية في حالة حدوث هجوم بهذه المواد.

اسمحوا لي أن أذكّر مرة أخرى بأن التقيد العالمي بالاتفاقية غاية أساسية بالنسبة لأهداف تشديد الحظر العالمي على الأسلحة الكيميائية وضمان أن يبقى ذلك الحظر مقبولا عالميا. وقد شهدنا تناميا متعاظما على هذا الصعيد، فقد كانت هناك ٤٠ دولة غير طرف في الاتفاقية عام ٢٠٠٣، حين اعتُمدت خطة العمل الشاملة. واليوم بقيت ١٥ دولة فقط. وإننا نرحب كثيرا بالانضمامات والمصادقات الجديدة.

وهذه الدول الأعضاء الجدد في الاتفاقية، باختيارها الانضمام إليها، قدمت إسهاما كبيرا في النهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، وكما ذكرت في مستهل بياني، تضم عضوية الاتفاقية اليوم ١٨٠ بلدا. ومن هذه البلدان ستة انضمت إلى الاتفاقية بعد مخاطبتي الأخيرة للجنة. وهي تضم جيبوتي وهايتي وليبريا وجزر القمر، وآخرها جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يبدأ نفاذ الاتفاقية لديها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أخبرنا العراق بدوره أنه يتخذ خطوات للانضمام إلى الاتفاقية في المستقبل القريب. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس وزراء العراق بأن أوصى بانضمام بلده إلى الاتفاقية. وإننا نخطط لتعزيز تعاوننا المثمر الأخير، الذي يشمل فرص تدريب مسؤولين عراقيين، وسنواصل

تقديم كل مساعدة ممكنة لتمكين العراق من تنفيذ قراراه بالانضمام إلى الاتفاقية.

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من المستوى الرفيع من المشاركة في الاتفاقية في جميع أنحاء العالم، لا تزال هناك فجوة – وقد سبق أن أشرت إلى ١٥ بلدا. وقد ذكرت عدة بلدان لم تنضم إلى الاتفاقية حتى الآن، أن سبب تأخرها في الانضمام إما لوجستي أو لقلة الموارد. وأكدت بلدان أخرى أنها في معرض التحضير للانضمام أو التصديق. ولكن الشواغل الحقيقية في مكان آخر. فهناك غياب واضح للإرادة السياسية بالانضمام إلى معاهدة تتطابق مع المثل العليا لنزع السلاح لدى المجتمع الدولي من حيث طابعها غير التمييزي ونظامها الشديد للتحقق.

وجزء كبير من الشرق الأوسط يمثل غيابا خطيرا في خريطتنا، لأنه لا مصر ولا إسرائيل، ولا لبنان ولا سورية انضمت إلى الاتفاقية حتى الآن، على الرغم من أن إسرائيل وقّعت عليها، كما هو معلوم.

وتوجد حالة مماثلة في شمال شرق آسيا، حيث لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة غير عضو. ويؤسفني القول إن كوريا الشمالية هي العضو الوحيد في الأمم المتحدة الذي لم يستجب مطلقا لأي من مبادراتنا للاتصال والحوار. وحين أنظر في هذا الأمر في سياق الأنباء التي صدمت العالم اليوم – وهي ادعاء كوريا الشمالية بأنها أجرت تجربة نووية – لا يمكنني إلا أن أنضم إلى الآخرين في التعبير عن قلق وإدانة شديدين فيما يتصل بالحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

والدولة الأخرى الوحيدة في آسيا، غير العضو في الاتفاقية، هي ميانمار التي كانت، مع ذلك، من أولى الدول الموقّعة على الاتفاقية. وهي بتوقيعها أظهرت قرارها السياسي باحترام أحكام تلك الاتفاقية. وقد كثفنا تفاعلنا مع ميانمار بغية تشجيعها على تصديق الاتفاقية في أقرب فرصة. وبهذه الصلة، فإنها حين تنضم إلى الاتفاقية، لن تنضم إليها كبقية المجتمع الدولي فحسب، وإنما، بشكل أكثر تحديدا، كزميلاتها البلدان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي لا يبزها أحد في دعم الاتفاقية.

وفي سياق منهجنا الأوسع لتعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نتطلع إلى حدث أساسي منتظر في الأسابيع المقبلة. إنه حلقة عملنا الثالثة حول عالمية الاتفاقية في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، التي ستُعقد في روما في وقت لاحق من هذا الشهر، برعاية الاتحاد الأوروبي ومشاركة منه في التمويل وبدعم قوي من الحكومة الإيطالية، ولهما منا كل الامتنان. ويأتي هذا الاجتماع بعد لقاءات سابقة في مالطة وقبرص في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ويؤمل أن يستثمر الأفكار المفيدة التي جرى تداولها في تلكما المناسبتين معا.

وإنني ممتن لوزراء خارجية إسرائيل ولبنان وسورية، الذين استجاب كل منهم لدعوتي بتسمية وفد رسمي للمشاركة في هذا الحدث. وهذا سيتيح لكل من تلك الدول غير الأعضاء في الاتفاقية المشاركة في حوارات بعيدة عن الأضواء وطموحة، يكون هدفها الأساسي في النهاية تقيد تلك الدول بالاتفاقية. وآمل أيضا أن نكون قادرين على الاستفادة من اتصالاتنا الإيجابية مع مصر، التي، مع أنها لم تخبرنا حتى الآن أنها ذاهبة إلى روما، تبقى، على كل حال، بلدا رئيسيا، كما نعلم، في العملية التي أدت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإننا نتطلع إلى مشاركتها في هذه الأحداث، لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى رفع قيمتها والنهوض بحوارها المثمر.

وباختصار، أناشد من جديد جميع البلدان غير الأعضاء في الشرق الأوسط للنظر بجدية في أمر الانضمام إلى

الاتفاقية في وقت مبكر. ومن المؤكد أن اتخاذ تلك الخطوة يعطي زخما كبيرا للنهوض بتطلعات السلم والأمن في المنطقة.

وأخيرا، إنني أناشد أيضا بقية الدول غير الأعضاء في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. وإننا نأمل للدول القليلة الباقية في أفريقيا أن تنضم قريبا إلى بقية القارة في دعم الاتفاقية. وأود أن أحيي أفريقيا على تأييدها الشديد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، أشجع الكونغو، التي تترأس الاتحاد الأفريقي، والعضو في مجلس الأمن، وغير العضو حتى الآن في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بالقيام بدور قيادي في الانضمام إليها.

وفي منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، على الرغم من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، التي دعت رسميا إلى إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أمريكا اللاتينية، ودعت جميع البلدان إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا تزال هناك ثلاثة بلدان ليست دولا أعضاء حتى الآن في الاتفاقية. وعدم مشاركة هذه البلدان أصبح أكثر استعصاء على الفهم. ويجب على هذه البلدان الثلاثة أن تفهم بالتأكيد أن غيابها وظهورها بمظهر اللامبالي، في هذه المرحلة المتأخرة، حتى ولو لم يكن ناجما عن أي خلاف أساسي مع هدف الاتفاقية وغايتها، يقوّض في الحقيقة تلك الاتفاقية ويضع تلك البلدان في وضع أكثر تعارضا مع المصالح العليا للمجتمع الدولي. لذا، فإنني أحث جزر البهاما وبربادوس والجمهورية الدومينيكية على اتخاذ خطوات ملحة ومحددة نحو الانضمام إلى الاتفاقية. إنها البلدان الثلاثة الوحيدة من دول القارتين الأمريكيتين في العالم، التي لا تزال غير أعضاء في اتفاقيتنا.

ومع الاعتذار على إطالة بياني، أود أن أختم بالقول إننا نواصل تحقيق مكاسب مطردة بتنفيذ برنامج أولويات الاتفاقية. وتنعكس هذه المكاسب في التقدم المستدام الذي حققناه بضمان نظام موثوق وشفاف للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية ومنع عودة ظهورها معا؛ وفي توحيد جهودنا استعدادا لحالات قد تتطلب تنسيق الحماية والمساعدة للدول الأعضاء في تعزيزها التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للكيمياء؛ وأخيرا، في ترسيخ التقيد بالاتفاقية.

وختاما، أنضم إلى بقية أطراف المجتمع الدولي في التعبير عن الارتياح الكبير حيال التوصية التي قدمها اليوم مجلس الأمن بالتزكية، بأن يكون وزير خارجية كوريا، السيد بان كي – مون، الأمين العام المقبل للأمم المتحدة. فقد أثبت، خلال توليه منصب وزير خارجية بلده، أنه ليس رجل دولة مميزا فحسب، بل إنه قدم أيضا إسهامات محددة في إدارة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإننا نتطلع إلى مواصلة تعاوننا بين الأمم المتحدة ومنظمتي خلال قيادته هذه الهيئة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أنوي الآن أن أتيح للجنة الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء حلقة المناقشة بعقد جلسة غير رسمية من الأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٧/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تم تقديم طلب آخر للكلام ممارسة لحق الردّ على بيان سمعناه في جلسة اليوم الصباحية. ومع أننا اختتمنا المناقشة العامة في نهاية تلك الجلسة، فإني أزمع، بموافقتكم، على إعطاء الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يودّ وفدي ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا في جلسة اليوم الصباحية.

إننا نأسف بالغ الأسف للبيان المدلى به. فقد عمل ممثل جورجيا مرة أخرى إلى تسخير منتدى دولي، هو اللجنة

الأولى للجمعية العامة على وجه التخصيص، لأغراضهم الخاصة ولدعايتهم، بالنظر في جوانب شتى للعلاقات بين جورجيا وروسيا، بما في ذلك قضية القواعد العسكرية. وليس ذلك في جدول أعمالنا.

أود أن أقول بصورة عامة إن روسيا تتقيَّد تقيدا تاما بالاتفاق الثنائي المعقود عام ١٩٩٩ في اسطنبول والبيان المشترك للاتحاد الروسي وجورجيا في الملحق ١٤ للوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، وقَّعت روسيا وجورجيا، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، اتفاقا على إطار زمني لتشغيل مؤقت، يتبعه سحب القواعد العسكرية الروسية وغيرها من المرافق العسكرية القائمة في المنطقة الواقعة عبر جبال القوقاز. وبموجب ذلك الاتفاق، تعهدت جورجيا بضمان الأمن أثناء انسحاب القواعد الروسية وتنظيم نقل التجهيزات ذات الصلة.

وأنا مضطر مرة أخرى، مع الأسف، إلى القول إن جورجيا، بدلا من تهيئة ظروف طبيعية لسحب التكنولوجيا العسكرية الروسية، ما فتئت تُحدث نوعا من الهستيريا، كما يمكننا أن نرى من جملة أمور، مثل قيامها مؤخرا باعتقال أربعة ضباط روس.

وقد ألمَّ بيان ممثل جورجيا أيضا بمسألة الحالة المتصلة بأبخازيا وأوسيتيا. وهنا أيضا، نأسف لكون حملة الدعاية التي تشنها جورجيا تجري على أساس التماس حل عسكري للصراعات بين أبخازيا وأوسيتيا.

وهناك تكثيف للحضور العسكري في وادي كادوري، وهذا انتهاك لاتفاق موسكو على وقف إطلاق النار وفصل القوات، الذي جرى توقيعه عام ٢٠٠٤. وتقرير الأمين العام الأخير شاهد على ذلك في وصف الحالة بين أبخازيا وجورجيا.

وأثار ممثل جورجيا أيضا مسألة قاعدة عسكرية روسية في غوداوتا. لقد أعلنت روسيا رسميا، في أواسط عام ٢٠٠١، أن هذه القاعدة أُغلقت وأراضها تستخدمها قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا، وأخطرت بذلك أعضاء معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

وفي عام ٢٠٠٢، قام فريق مراقبة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بزيارة القاعدة، وأكد أنها أُغلقت بالفعل. إن روسيا تزمع على الامتثال لالتزاماتها الخاصة بسحب التجهيزات العسكرية الروسية من جورجيا، رغم الحملة المعادية لروسيا التي شُنَّت مؤخرا. ولم تمض سوى أيام قلائل على قيام السيد فلاديمير بوتين، رئيس روسيا، بتأكيد ذلك. وفي العام الجاري، أزلنا ٤٥ في المائة من عتادنا العسكري من القاعدة العسكرية في باتومي وأَخَلْكالاكي، بواسطة ١٩ قطارا عبرت إقليم وأَخَلْكالاكي في أذربيجان، وستة قطارات عبر أراضي أرمينيا.

وتناول البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا أيضا تسليم الأسلحة بصورة غير محددة في المنطقة. إننا نثبت هذا، ولكن – مع الأسف – يعود انتشار الأسلحة المذكور إلى الحشد العسكري الذي لم يسبق له مثيل الذي تقوم به جورجيا نفسها. وهكذا فإننا نرجو أن تساعد الدول الأخرى، بما في ذلك دول من خارج المنطقة، على تطبيع الحالة في المنطقة، وعدم السماح بتسليم أسلحة إلى جورجيا، تزعزع الاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل رفع الجلسة اليوم، أود تذكير جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو يوم الأربعاء من الأسبوع الجاري، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٨/٠٠. نحث الوفود على التقيُّد بالموعد المذكور كي تتمكن الأمانة العامة

من تجهيز الوثائق في الوقت المناسب. وأناشد الوفود بحرارة ألا تنتظر حتى اللحظة الأخيرة لتقديم مشاريع قراراتها. إن الوفود، بتلبيتها هذا الطلب، ستساعد إلى حدٍ بعيد على الإسراع في تجهيز الوثائق وعلى تقليص احتمالات الخطأ إلى الحد الأدنى.

وأود أيضا، في هذا الصدد، أن أذكِّر الوفود بأنه، وفقا للفقرة ٢٨ من الوثيقة A/61/255، يتحمَّل مقدمو مشروع القرار المسؤولية عن تطابق محتوى النسختين الإلكترونية والورقية لمشاريع القرارات والمقررات.

وأنا أدرك أن هناك عددا من الوفود قدمت فعلا مشاريع قراراتها في الأسبوع الماضي. وأعبِّر عن بالغ تقديري لتلك الوفود على تقديمها المبكِّر، وأشجع الوفود الأخرى على أن تنسج على منوالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.